# PRESS CLIPPING SHEET

| | |
|---|---|
| **PUBLICATION:** | **Journal Masr** |
| **DATE:** | **28-February-2016** |
| **COUNTRY:** | **Egypt** |
| **CIRCULATION:** | **20,000** |
| **TITLE :** | **Unregulated factories…producing potentially toxic medications** |
| **PAGE:** | **08** |
| **ARTICLE TYPE:** | **Government News** |
| **REPORTER:** | **Mahmoud Ibrahim** |

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

# PRESS CLIPPING SHEET

كشف الدكتور على عوف، رئيس شعبة الدواء بالاتحاد العام للغرف التجارية، أن حجم استثمارات الدواء فى مصر بلغ حاليا نحو ٤٠ مليار جنيه مشيرا إلى أن الدولة تستطيع مضاعفته إذا قامت بتشجيع الصناعة الوطنية، والمستثمرين المحليين بدلا من تشجيع عمليات الاستيراد من الخارج، والتى أطاحت بالصناعة الوطنية. وأضاف أن حجم استثمارات الأدوية المغشوشة فى مصر بلغ نحو ٤ مليارات جنيه خلال عام ٢٠١٥ مشيرا إلى أن المتهم الأول فى غش الدواء ومصانع بير السلم هى الشركات الأجنبية معللا ذلك بأنها تقوم ببيع الماكينات القديمة لديها بالمزاد العلنى دون النظر إلى من سيشتريها وهو ما ساهم فى انتشار مصانع الدواء المغشوش بالتزامن مع غياب الرقابة من وزارة الصحة.

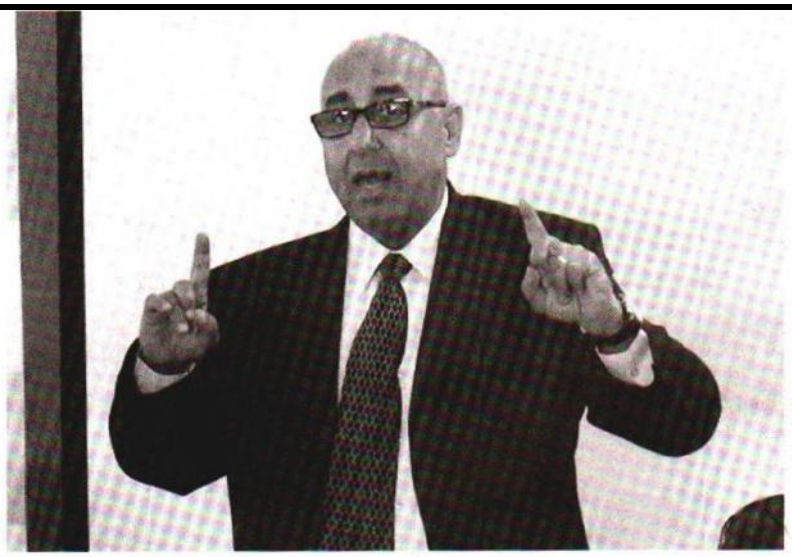

## د. على عوف رئيس شعبة الدواء بالاتحاد العام للغرف التجارية:

# «بير السلم».. فيه دواء قاتل

## «الأجانب» وراء المصانع المجهولة و«غش الدواء»

حوار■ محمود إبراهيم:

وطالب فى حواره لـ«جورنال مصر» الرئيس عبدالفتاح السيسى بالتدخل الفورى لإنقاذ صناعة الدواء المصرى وتدشين الهيئة المصرية للدواء لتساهم فى عودة المصانع المصرية مرة أخرى بدلا من استحواذ الشركات الأجنبية على السوق.

وقال: إن سلاسل الصيدليات التى ظهرت خلال الآونة الأخيرة غير قانونية وتخالف القانون الذى يشترط امتلاك الشخص الواحد صيدليتين فقط رغم أنها ساهمت فى تحسين الأداء وتقديم خدمات أفضل للمواطنين.. وإلى نص الحوار:

**■ فى البداية.. كم يبلغ حجم سوق الدواء فى مصر؟**

– حجم سوق الدواء فى مصر يبلغ حاليا نحو ٤٠ مليار جنيه، والسوق كان مخططا له اتجاه آخر يقوم على تشجيع رجال الأعمال المحليين لتطوير منظومة الدواء، وإنما اتبعت الدولة طرقا أخرى بالاستيراد من الخارج رغم أن المستثمرين المحليين لن يهربوا إذا وقعت أى ظروف لن يتركوا الدولة على النقيض تماما، المستثمر الأجنبى.

**■ وكيف ندعم الصناعة الوطنية من وجهة نظرك؟**

– نمتلك فى مصر الكوادر المهنية الجيدة بالإضافة إلى المصانع الوطنية المتوقفة أو منعدمة الإنتاج، والتى نمتلكها الدولة بالاضافة إلى ضرورة تشجيع المستثمرين فى القطاع بشكل يجعلهم يستكملون أدوار الدولة فى اكتفاء صناعة الدواء فى مصر.

**■ وكم تبلغ خسائر شركات الأدوية التابعة للدولة؟**

– ما يزيد على ١٥٠ مليون جنيه والسبب فى ذلك عدم وجود سعر ثابت للدواء على الرغم أنها شركات تنتج الدواء من أجل البعد الاجتماعى لها.

**■ كيف ترى إصلاح منظومة الدواء فى مصر بالوقت الراهن؟**

– البداية الحقيقية لتطوير القطاع هى عدم ولاية وزارة الصحة لقطاع الدواء، لأن المسئولية تكون كبيرة بين الصحة والدواء، حيث أصبح القطاع مهمشا طوال الفترة السابقة من جميع وزراء الصحة، والحل الأمثل هو نقل ولايتها إلى هيئة عليا للدواء تحت إشراف رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية.

**■ وما دورها المنوط القيام به بالضبط؟**

– ستقوم بتنظيم الصناعة بقانون يحكمها من خلال ضوابط معينة لجميع آليات السوق، على أن تكون بإدارة وزير

صورة أرشيفية.. مصانع دواء بير السلم

## ٤٠ مليار جنيه حجم الاستثمارات فى صناعة الدواء بمصر

ملم بقطاع الدواء بدلا من التصريحات العنترية لوزير التخطيط والصحة، ولذلك طالبت كثيرا اجتماع القائمين على صناعة الدواء فى مصر لبحث آليات تدشين الهيئة المصرية للدواء، والتى تقوم ببحث استراتيجيات الدواء فى مصر حتى عام ٢٠٣٠ على أن تكون هيئة مصرية لصالح الشركات المصرية بدلا من الأجنبية.

**■ كم يبلغ استثمارات الشركات الأجنبية فى سوق الدواء المصرية؟**

– تستحوذ الشركات الأجنبية على نحو ٦٠ ٪ من السوق المصرية وعددها ٨ شركات أجنبية والشركات الوطنية المصرية تستحوذ على ٣٠ ٪ والنسبة المتبقية لا تتعدى ١٠ ٪.

**■ وما مشكلة شركات «التول» بالضبط؟**

– المشكلة تكمن فى قرار وزير الصحة الخاص بوقف قيد شركات تصنيع المستحضرات الطبية لدى الغير «التول»، على الرغم أنها شركات قانونية مشهرة تقوم بتصنيع وإنتاج الأدوية والمستحضرات الطبية فى مصانع مصرية محلية بعقود تصنيع معتمدة وموثقة من وزارة الصحة والقرار يشجع على احتكار الدواء فى مصر.

**■ كم يبلغ عددها؟**

– حتى الآن عدد الشركات الموثقة بوزارة الصحة ٩٤٤ شركة بخلاف ٢١٤ شركة تحت التسجيل تضم ما يزيد على ٥٠ ألف موظف وتقوم بدفع ضرائب عامة وضرائب مبيعات وتقوم أيضا بالتصدير للخارج.

**■ ومن المستفيد من وجهة نظرك من القرار؟**

– هناك ٢٨ مصنعا فقط تسيطر على صناعة الدواء فى مصر من أصل ١٣٧ شركة، فهم يحاولون منذ سنوات طويلة القضاء على مصانع «التول»، بنسبة تزيد على ٨٠ ٪ من السوق المحلية والنسبة المتبقية لشركات لدى الغير.

**■ وكم يبلغ استثمارات شركات التول؟**

– بنحو ٧ مليارات جنيه وللعلم مبيعات الأدوية خلال العام الماضى ٢٠١٥ بلغت من الصيدليات الخاصة فقط نحو ٣٦ مليار جنيه، وإذا تمت إضافة الصيدليات الحكومية سيصبح إجمالى مبيعات العام الماضى ٧٠ مليار جنيه.

**■ فى رأيك من هو المتهم الأول فى انهيار صناعة الدواء فى مصر؟**

– بالطبع وزراء الصحة السابقون، والدليل على ذلك ما سينتج عنه قرار وزير الصحة الحالى بتقييد صناعة التول أو لدى الغير، لأن عددا كبيرا من المصانع سيتوقف وهو أمر مدبر فعليا منذ ٢٠١٠ وليس جديدا وسيساعد على الإبقاء على نحو ٢٨ مصنعا فقط مما يعنى احتكارا واضحا بل انه يكتب شهادة الوفاة لصناعة الأدوية فى مصر.

**■ ولكن الصيدليات أصبحت أفضل استثمار كما يقولون فى الوقت الراهن؟**

– بالعكس استثمار غير ناجح على أرض الواقع بسبب ارتفاع التكاليف الإنتاجية، ولكن المشكلة لا تكمن فى امتلاك صيدليتين لشخص واحد لأنها مباحة فى القانون وإنما الأخطر هو سلاسل الصيدليات التى أغرقت مصر خلال الفترة الأخيرة وهى غير قانونية وغير رسمية ومخالفة لقانون الصيدليات لأن القانون يسمح بامتلاك الشخص صيدليتين فقط، وأيضا لا ننكر أنها ساعدت على تحسين الخدمة الأفضل.

**■ وكيف نتصدى للأدوية المغشوشة؟.. وما دور الغرف التجارية فى ذلك؟**

– بالنسبة للأدوية المغشوشة هذا ملف كبير للغاية ويحتاج إلى لقاءات وندوات ولكن الشىء المتفق عليه هو سبب انتشار هذه الأدوية وهو غياب الرقابة من وزارة الصحة، وأيضا قرارات وزارة الصحة العشوائية وعدم وجود سياسة واضحة لصناعة الدواء فى مصر.

**■ كيف تحدث عملية غش الدواء فى مصر؟**

– عملية غش الأدوية تأتى عن طريق تقاعس السادة المسئولين عن أداء أدوارهم وذلك عن طريق الشركات التى تبيع إحدى مكاناتها فى مزاد لأصحاب الخردة وبذلك يقوم أحد الأشخاص بشراء هذه الماكينة وتصلحها ثم يقوم عن طريقها بغش بعض الأدوية ومن هذا المنطلق يكون فيه خطر على المرضى وأيضا يسبب خسائر كبير بالنسبة للشركة الأم، فكان يجب على الشركات الأجنبية إخبار وزارة الصحة بأنها ستبيع هذه الماكينات، وأن يعرف من يقوم بشرائها من أجل مراقبة أى أنواع من الغش وللأسف هذه الشركات الأجنبية هى من تقوم بانعاش مصانع بير السلم.

**■ ما حجم استثمار الأدوية المغشوشة فى مصر؟**

– بالنسبة العالمية ٣٠٪ من الأدوية المغشوشة، ولكن فى مصر فتمثل ١٠٪ من حجم الاستثمار فى صناعة الدواء فى مصر أى ما يمثل ٤ مليارات جنيه مصرى، وأرسلنا أكثر من مرة مقترحاتنا من أجل محاربة غش الدواء فى مصر ولم يسمعنا أحد.

**■ كيف تتعامل الغرف مع المخالفين مع أعضائها؟**

– أى عضو مخالف يحول إلى مجلس تأديبى فورا، ولكن حتى الآن لم نجد أى عضو فى الغرف مخالف للنظام، كما يتم رفع تقرير إلى رئيس الاتحاد من أجل اتخاذ اللازم.

**■ ما حجم الاستثمارات فى أدوية «الريجيم» المغشوشة فى السوق المصرية؟**

– تبلغ نسبتها بنحو ١٠٪ أى نحو ٢ مليون و٤٠٠ ألف جنيه خلال العام الماضى، أما حجم الصناعة ككل فتصل إلى نحو ١٨٤ مليون جنيه، وهناك نحو ٢٠ منتجاً تسيطر على السوق، حيث يصنعه البعض فى مصر ويقوم البعض باستيراده من الخارج.

VANTAGE® COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

# PRESS CLIPPING SHEET